العلاقة بين التحصيل والصرف الفعلي للزكاة ودورهما في معالجة مشكلة الفقر في السودان
(دراسة حالة ولاية الخرطوم من 2000 – 2019م)

أ. تنزيل صديق عبد الله محمد طالبة دكتوراة – جامعة أم درمان الإسلامية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

د. سكينة محمد الحسن أستاذ مشارك – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة أم درمان الاسلامية

د. كمال محمد عيسى أستاذ مشارك – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة أم درمان الاسلامية

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة العلاقة بين التحصيل والصرف الفعلي للزكاة ودورهما في معالجة مشكلة الفقر في السودان وخاصةً ولاية الخرطوم. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي من خلال الاعتماد على البيانات الأولية والثانوية. وتم تحليل البيانات بواسطة البرنامج الإحصائي للعلوم الإجتماعية (SPSS) للبيانات المتحصل عليها من الجهاز المركزي للإحصاء والتقارير السنوية لديوان الزكاة بولاية الخرطوم لفترة الدراسة. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: ليست هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية (القيمة الإحتمالية أقل من مستوى المعنوية 0.05) بين التحصيل الفعلي والصرف الفعلي للزكاة، أدى بدوره الى علاقة عكسية ضعيفة بين الصرف الفعلي للزكاة ومعالجة مشكلة الفقر بولاية الخرطوم في الفترة من (2000-2019م)، الآلية التي يستخدمها ديوان الزكاة بولاية الخرطوم تساهم في الحد من مشكلة الفقر، كما أن حصيلة الزكاة المتوقعة كافية لإحداث تغيير ملموس في حدة الفقر. وقد توصلت الدراسة الى عدة توصيات منها: على ديوان الزكاة بذل مزيد من الجهود لزيادة موارده وتحسين آليات توزيعه على المستحقين. كذلك تحسين نوعية الصرف على الفقراء والمساكين وزيادة كفاءة الخدمات التي تساهم فيها الزكاة مثل التأمين الصحي والعلاج والتعليم والمياه وتمكين الفقراء من الاستفادة منها، تكثيف الجهود وتشجيع إجراء مزيد من البحوث عن اسباب الفقر حتى يمكن القضاء عليه من جزوره بدلاً من المعالجات.

الكلمات المفتاحية: التحصيل – الصرف الفعلي – الزكاة – الفقر - السودان.

The Relationship between the Collection and Actual Disbursement of Zakat and their Role in Processing the Problem of Poverty in the Sudan.Case Study of Khartoum State from (2019- 2020)

A.Tanzeel Siddig Abdalla Mohammed
Dr.Sakina Mohammed Hassan
Dr.Kamal Mohammed Eisa

Abstract:

This Study aims to find out the relationship between the collection and actual disbursement of Zakat and their role in processing the problem of povrty in Sudan, especially in Khartoum State.The Study followed the descriptive-analytical approach and the historical method by relying on primary and secondary data. The data were analyzed by the Statistical program for Social Sciences (SPSS) for data obtained from the Central Bureau of Statistics and the annual reports of the Zakat Bureau in Khartoum State for the study period. The Study reached several results, including: There is no Statistically significant relationship (the probability value is less than the significance level of 0.05) between the actual collection and actual disbursement of Zakat, which in turn led to aweak inverse relationship between the actual disbursement of Zakat and the treatment of the problem of povrty in Khartoum State in the period (2000 – 2019), the mechanism used by the Zakat Bureau in Khartoum State contributes of reducing the problem of povrty, and the expected Zakat proceeds are sufficient to bring about atangible change in the severity of povrty. The Study reached several recommendations, including: The Zakat Bureau should make more efforts to increase its resources and improve the mechanisms of distributing it to the beneficiaries. Improving the quality of disbursement to the poor and needy, increasing the efficiency of services to which Zakat contributes, such as health insurance, treatment, education and water, and enabling the poor to benefit from them, intensifying efforts and encouraging more research on the causes of povrty so that it can be eradicated from its islands instead of treatments.

Key Words; Collection – Actual Disbursement – Zakat – Povrty - Sudan

المقدمة:

بسم الله المتفرد بالكمال والبقاء، والعز والكبرياء، الموصوف بالصفات والأسماء، المنزه عن الأشباه والنظراء، الذي سبق علمه في بريته بمحكم القضاء، وصلي الله علي محمد خاتم الرسل والأنبياء.

ومن وسائل الشارع الحكيم في حفظ حقوق المال فرض الزكاة للفقراء في أموال الأغنياء، وجعل لهذا الفرض مقاصد عظيمة متبادلة بينهما. كما اهتم الإسلام بمشكلة الفقر، واعتبرها آفة خطرة تستوجب المكافحة والعلاج، وقد اتخذ عدة وسائل للقضاء على الفقر من أهمها الزكاة والتي تعتبر ركناً من أركان الإسلام أوجبها الشارع طهره للمال ومواساة للفقراء والمساكين. فالفقر شعور أناني بالضعف يجعل الفقراء بعيدين على ممارسة الحرية والمشاركة السياسية وبالتالي المساهمة في اتخاذ القرارات. وفي هذا السياق تطرح الزكاة كأحدي الركائز الرئيسية لمعالجة الفقر من خلال إعادة توزيع الدخل وخلق الطلب الفعال داخل الاقتصاد، وهو ما من شأنه أن ينشط السوق، ويشجع ويحفز حركة رؤوس الأموال نحو الاستثمار ويحرك عجلة التشغيل فضلاً عن مساهمة الزكاة في محاربة ظاهرة الاكتناز. كما يمكننا القول إن الأثر الاقتصادي المباشر للزكاة في معالجة مشكلة الفقر يتمثل في تعبئة الطاقات البشرية المعطلة في المجتمع المسلم من خلال دعم وتشجيع وتنمية القدرات الذهنية والمهنية لتلك الطاقات وتحويلها إلي طاقات فاعلة منتجة في مجتمعها. وعليه ستكون الدراسة حول كيفية تحديد الفقر وإحصاءه من منظور اقتصادي باعتباره أهم فئة مستهدفة بالزكاة ، ومن ثم توضيح العلاقة بين التحصيل والصرف الفعلي للزكاة ودورهما في معالجة مشكلة الفقر في السودان .

مشكلة الدراسة: في إطار هذا السياق تسعى الدراسة إلي البحث في العلاقة بين التحصيل والصرف الفعلي للزكاة ودورهما في معالجة مشكلة الفقر في السودان . وفي هذا السياق تتجلى مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: (ما هي العلاقة بين التحصيل والصرف الفعلي للزكاة ودورهما في معالجة مشكلة الفقر في السودان؟).

أسئلة الدراسة: تتمثل أسئلة الدراسة في الآتي:-

1/ ما هو دور ديوان الزكاة بولاية الخرطوم في محاربة الفقر؟

2/ ما هي الآلية التي يستخدمها الديوان للحد من الفقر بولاية الخرظوم؟

3/ هل حصيلة الزكاة المتوقعة كافية لإحداث تغيير في حدة الفقر؟

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تتمثل أهمية الدراسة في الإضافة العلمية التي يساهم بها فيما كتب في المكتبات في مجال الزكاة وكيف تحل مشكلة الفقراء.

الأهمية العملية: متمثلة في المساعدة في اتخاذ القرارات الملائمة ويساعد ديوان الزكاة في تطور وسائل العمل في الدولة.

أهداف الدراسة: تهدف الورقة للآتي:

1. 1/ معرفة العلاقة بين التحصيل والصرف الفعلي للزكاة ودورهما في معالجة مشكلة الفقر في السودان

2. بيان دور ديوان الزكاة بولاية الخرطوم وتشجيعه علي القيام بأهدافه وتجسيدها في المجتمع الإسلامي وسبل علاجها لمشكلة الفقر.
3. تقديم علاج مناسب لمشكلة الفقر،بما يساهم في تقديم بدائل اقتصادية يمكن إن تلجأ إليها الولاية في علاج ظاهرة الفقر.
4. تطوير إستراتيجية ديوان الزكاة في تنفيذ المشروعات الداعمة للحد من الفقر.
5. الخروج بمقترحات وتوصيات تساعد ديوان الزكاة علي أداء دوره المطلوب.

فروض الدراسة:

اعتمدت الدراسة علي الفرض الرئيسي للدراسة: (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحصيل والصرف الفعلي للزكاة ودورهما في معالجة مشكلة الفقر في السودان .؟)

كما اعتمدت الدراسة علي عدة فروض فرعية منها:

1/ لديوان الزكاة دوراً مهماً في محاربة الفقر بولاية الخرطوم.

2/ الإلية التي يستخدمها ديوان الزكاة بولاية الخرطوم تساهم في الحد من الفقر.

3/ حصيلة الزكاة المتوقعة كافية لإحداث تغيير ملموس في حدة الفقر.

حدود الدراسة:

حدود مكانية: ولاية الخرطوم.

حدود زمانية: في الفترة بين (2000-2019م).

حدود موضوعية: العلاقة بين التحصيل والصرف الفعلي للزكاة ودورهما في معالجة مشكلة الفقر في السودان . دراسة وصفية بولاية الخرطوم في الفترة من (2000 – 2019م).

منهجية ادراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة اتبعت الدراسة المنهج التاريخي، المنهج الوصفي التحليلي، ثم منهج دراسة الحالة وبيان العلاقة بين التحصيل والصرف الفعلي للزكاة ودورهما في معالجة مشكلة الفقر في السودان. وخاصة ولاية الخرطوم.

أدوات الدراسة:

إعتمدت الدراسة علي جمع المعلومات والبيانات علي الأدوات الآتية:

1/المقابلة الشخصية.

2/التقارير السنوية من ديوان الزكاة بولاية الخرطوم.

3/ التقارير السنوية للجهاز المركزي للأحصاء.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول وتم تخصيص الفصل الأول للدراسات السابقة، والفصل الثاني الإطار النظري للدراسة، والفصل الثالث عرض وتحليل البيانات ومناقشة النتائج. ومن ثم النتائج والتوصيات وقائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول: الدراسات السابقة:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة التي حاولت التأصيل لنظرة اقتصادية متكاملة حول موضوع العلاقة بين التحصيل والصرف الفعلي للزكاة ودورهما في معالجة

مشكلة الفقر في السودان. دراسة وصفية بولاية الخرطوم في الفترة من (2000 – 2019م). ومن اهم هذه الدراسات التي تناولت هذا الموضوع:

1/ دراسة عباس الأمين شيخ محمد (2005م)[1]

تتبع أهمية الدراسة من أنها تسلط الضوء على أساليب صرف الزكاة وتفترض عدم كفاءة الأساليب المتبعة في صرف الزكاة خلال فترة الدراسة المشار إليها. واتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي والاستقرائي ومنهج دراسة الحالة لعينة من الأسر التي تحصلت على دعم من ديوان الزكاة بولاية الخرطوم. وتوصلت إلى عدم كفاءة الأساليب المتبعة في صرف الزكاة وخاصةً في جانب وسائل الإنتاج ومشاريع الإعاشة والصرف عبر لجان الزكاة المحلية والمؤسسات الممولة من الزكاة وأوصت بضرورة الاهتمام بالزكاة وتوظيفها في المشروعات الجماعية لصالح الفقراء مع ما يناسب بيئاتهم ومقدراتهم. ويرى الباحث إجراء دراسات متعمقة خاصةً في مشاريع الإعاشة.

2/ دراسة حسن علي الساعوري (2010م)[2]

هدفت الورقة إلى دراسة أسباب فشل المشروعات الإنتاجية بديوان الزكاة لتفادي المشاكل والمعوقات. تفترض الورقة فشل المشروعات الإنتاجية بديوان الزكاة، وقام الباحث بعمل مسح شامل لأكبر عدد من مشروعات الزكاة الإنتاجية شمل اثنتي عشرة ولاية في الفترة من (1990-2012م)، وتوصلت الورقة إلى أن هناك نسبة عالية من النجاح مقارنة بالفشل بلغت 67 % ولم يعد أصحابها يحتاجون إلى دعم من الديوان . وتوصي الورقة بمعالجة حالات الفشل سواء في الإنتاج أو لأسباب تتعلق بالمتلقي أو ديوان الزكاة.

3/ دراسة محمد الأمين تاج الأصفياء حسن البصري (2013م)[3]

تهدف الدراسة إلى استقراء دور ديوان الزكاة في تعزيز أنشطة التمويل الأصغر من خلال برامج الاغتناء بالزكاة وإمكانية مساهمته في تخفيف حدة الفقر في السودان. انتهجت الورقة نهجاً يقوم على المقارنة بين التطلعات إلى لعب دور أكبر، وما يقوم به الديوان فعلاً وتوصلت الورقة إلى وجود فجوة كبيرة بينما هو مأمول وما حققه الديوان إلى أرض الواقع. ووجود معوقات تحول دون الدور المرتجى من ديوان الزكاة في التصدي لمعضلة الفقر من خلال آلية التمويل الأصغر وبرامج الاغتناء بالزكاة. وتوصي الورقة بالتدقيق في جدوى المشروعات المملكة للفقراء لضمان قدرتها على توليد الدخل وإغناء الأسر الفقيرة، والاعتماد على المشروعات الجماعية التي يقوم الديوان بإدارتها في سبيل أغناء الفقراء بدلاً من المشروعات الفردية.

4/ دراسة فائزة محمد خليفة عثمان (2014م)[4]

تناولت الدراسة دور الزكاة في تفعيل أداء استراتيجيات مكافحة الفقر في الفترة (1990 – 2012م). وتتمثل مشكلة البحث في ارتفاع معدلات الفقر والحرمان في السودان بالرقم من تطبيق الزكاة ويتساءل الباحث هل يعني ذلك إن الزكاة لم تعالج مشكلة الفقر كما كانت في صدر الإسلام.

وخلصت الدراسة إلى إن المشاريع التي منحت لصالح الفقراء اغلبها كانت لصالح النساء وضعف الإشراف والمتابعة من قبل الديوان. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالمشروعات التي توفر وظائف للشرائح الفقيرة والعمل على صرف أموال الزكاة حسب النسب المخصصة بصورة

علمية لضمان نجاحها وتوجيه الفقراء نحو الاستثمار مع مراعاة ما يناسب بيئاتهم ومقدراتهم.

5/ دراسة عثمان محمد بابكر محمد أحمد (2017م)[5]

تلعب أموال الزكاة دوراً فاعلاً في علاج الكثير من المشكلات الاقتصادية مثل الفقر والبطالة والتضخم، حيث تعمل على تحفيز الاستثمار وزيادة فرص العمل وزيادة الإنتاج وتشجيع الاستهلاك ومن ثم تحسين المستوى المعيشي للأفراد في المجتمع المسلم. عليه يمكن أن تساهم أموال الزكاة في تخفيف حدة الفقر في السودان.

هدف البحث إلى تسليط الضوء على مدى قدرة أموال الزكاة في علاج مشكلة الفقر في السودان في الفترة (1990 – 2013م). يفترض البحث أن أموال الزكاة تلعب دوراً مهماً في تخفيف حدة الفقر في السودان. أتبع البحث المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي التحليلي وطبق طريقة المربعات الصغرى على البرنامج الحاسوبي. وأموال الزكاة لعبت دوراً في تخفيف حدة الفقر، إلى أنها تعتبر قليلة كنسبة من الدخل القومي.

ومن أهم توصيات البحث الدعوة إلى تبني سياسات اقتصادية راشدة تحفز زيادة الناتج المحلي الإجمالي حتى ينعكس إيجابياً على جباية أموال الزكاة ومن ثم زيادة فعاليتها في تخفيف حدة الفقر في السودان.

كما إن أموال الزكاة ليست بالكفاية التي يمكن الاعتماد عليها كآلية وحيدة في تخفيف حدة الفقر مما يتطلب البحث عن موارد إضافية وتنسيق الجهود مع المنظمات التي تعمل في مجال مكافحة الفقر في تخفيف حدة الفقر في السودان.

6/دراسة البشير عبد الكريم (2003م) [6]

ينطلق البحث من فشل السياسات الاقتصادية الكلية المعاصرة في تحقيق النمو اللازم لتخفيض حدة الفقر، بينما لم تطبق السياسات الاقتصادية الإسلامية وإن طبقت فبشكل جزئي وغير فعال . استخدمت الورقة المنهج الوصفي التحليلي. وتمثلت أهم النتائج التي توصلت إليها الورقة في اتساع نطاق الفقر في الجزائر، وعدم عدالة توزيع الدخل في الجزائر . كما توصل البحث إلى أن للزكاة آثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة على سوق العمالة وعلى نمو الإنتاج.

7/ دراسة آدم أحمد تيراب آدم.(2009م) [7]

تتمثل مشكلة البحث في كيفية تعريف مستويات الفقر، ومعرفة العوامل التي تؤدي إلى نشوء ظاهرة الفقر وما هي أساليب محاربة الفقر والدور الذي يمكن أن يلعبه ديوان الزكاة في محاربة الفقر. استخدم البحث المنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي والمنهج الإحصائي باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS). وأهم الفروض التي قامت عليها الدراسة: تلعب الزكاة دوراً اقتصاديا مهما في محاربة

الفقر في السودان، كما توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي وإيرادات الزكاة. وتوصلت الدراسة إلى أن الزكاة تساهم في محاربة الفقر في السودان من خلال محاربتها للبطالة عن طريق توفير فرص عمل أو تنمية قدرات الفقراء، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الزكاة. ويوصي الباحث بالاهتمام بنموذج الزكاة وتهيئة الفقير ليكون نشطا اقتصاديا.

8/ دراسة محمد راشد صالح النفاتي (2018م)[8]

هذه الورقة تركز على دور الزكاة الركن الثالث من أركان الإسلام كنموذج اقتصادي مثالي باعتباره نظام رباني - يهدف لتحقيق التوازن بين الأغنياء و الفقراء في المجتمع الإسلامي مع إمكانية التأسي به لكل المجتمعات على وجه الأرض. هذا باعتباره نموذجاً متقدماً لتحقيق التنمية المتوازنة في المجتمع وتحريك طاقاته وتحقيق معدلات نمو غير مسبوقة. كما أن له قدرة فاعلة في توفير مناخ حقيقي لإحداث التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل. وذلك في مقابل الأنظمة الرأسمالية المعاصرة على ما تعانيه من أزمات مالية واقتصادية واجتماعية، كعجز موازنة الدول، وتدني معدلات النمو وارتفاع مستوى التضخم ومعدل البطالة، وما يترتب عليه من زيادة حدة الفقر والسلوك ألانحرافي وغير ذلك من مظاهر عدم الاستقرار الاجتماعي.

لذا تهدف الورقة إلى تقديم الزكاة كمؤسسة اقتصادية كلية وأداة عملية وحقيقية للقضاء على الفقر وذلك من خلال تجارب بعض الدول الإسلامية. ولعل مؤشرات انخفاض معدلات الفقر في الدول العربية والإسلامية في العقود الأخيرة كانت نتيجة لاهتمام هذه الدول بإنشاء مؤسسات للزكاة وفق نماذج مختلفة ومتنوعة. وقد خلصت الورقة إلى ضرورة إنشاء منتدى عالمي للزكاة يجمع الخبراء والفقهاء من جميع أنحاء العالم لدراسة ومناقشة التجارب والأفكار ذات الصلة. وذلك من خلال المؤتمرات والملتقيات وورش العمل المشتركة لتكوين مرجعية موحدة تسهم في تطوير وتحديث آلية الزكاة يهدف للقضاء على الفقر، وبناء نموذج اقتصادي إسلامي تنتهجه كافة الدول الإسلامية لتنمية اقتصادياتها ومعالجة مظاهر الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة التي اجريت في هذا الموضوع استعرضت الدراسة عدداً من الدراسات المحلية والعربية ، وعلى الرغم من أنها أجريت في بيئات وأنظمة تعليمية مختلفة إلا أنها مشابهة لمجتمع دراسة الباحثان، ومن خلال تحليل الدراسات السابقة تم رصد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة والتي كان لها أثر في بناء الدراسة الحالية. كما أنها جاءت لتبين العلاقة بين التحصيل والصرف الفعلي للزكاة ودورهما في معالجة مشكلة الفقر في السودان، وتجربة ديوان الزكاة بولاية الخرطوم في تخفيف ظاهرة الفقر.

اتفقت الدراسة الحالية في هدفها مع العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة: محمد الأمين تاج الأصفياء حسن البصري – دور ديوان الزكاة في تعزيز أنشطة التمويل الأصغر وتخفيف حدة الفقر في السودان (الممكن والمأمول من برامج الاغناء بالزكاة). ودراسة: عثمان محمد بابكر محمد احمد – دور أموال الزكاة في تخفيف حدة الفقر في السودان. ودراسة: فائزة محمد خليفة عثمان – دور الزكاة في تفعيل إستراتيجية مكافحة الفقر بالسودان. وآخرون.

كما أختلفت الدراسة الحالية في هدفها جزئياً مع بعض الدراسات السابقة مثل دراسة :
- آدم أحمد تيراب آدم - أساليب محاربة الفقر في السودان بين النظرية والتطبيق - دراسة تطبيقية على ديوان الزكاة.

كذلك أغلب الدراسات السابقة عبارة عن دراسة حالة فقط ، بينما اعتمدت الدراسة الحالية علي دراسة الحالة بجانب الاعتماد على بيانات دورية من الجهاز المركزي للاحصاء ،

والتقارير السنوية لديوان الزكاة بولاية الخرطوم ، والجديد في الدراسة الحالية أنها تسلط الضوء على الجانب القياسي الاحصائي لأموال الزكاة من خلال تقارير ديوان الزكاة المتمثلة في التحصيل الفعلي والصرف الفعلي وحجم أموال الزكاة ، وعلاقتها بالصرف على الفقراء والمساكين.

كما استفادت الدراسة من الدراسات السابقة في عدة أمور من أهمها: بناء مشكلة الدراسة من خلال اطلاع الباحثان على العديد من الدراسات المشابهة للدراسة الحالية ، وعرض الاطار النظري وفي المراجع المستخدمة. تدعيم الإطار النظري بنتائج دراسات وأبحاث حول العلاقة بين التحصيل والصرف الفعلي للزكاة ودورهما في معالجة مشكلة الفقر في السودان عموماً وولاية الخرطوم على وجه الخصوص.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة:

أولاً: تعريف الزكاة وأدلة مشروعيتها:

تعريف الزكاة لغةً: جاء في لسان العرب لابن منظور، الزكاة من مصدر زكا الشئ إذا نما وزاد وتعني الطهارة والبركة والنماء، وزكاة المال تطهيره، أي ما أخرجته من مالك لتطهره به[9]

ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿ قدْ أفلحَ من زَكَّاهَا﴾ الشمس الآية (9) وتطلق الزكاة أيضاً بمعنى المدح، كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وإذ أَنتمُ أَجِنَّةٌ في بطُونِ أمهاتكم فلَا تزُكوا أَنفسُكُم هوُ أَعْلُم بِمنِ اتَّقىَ﴾ النجم الآية (32) أي لا تمدحوها بحسن أعمالكم[10].

وتأتي الزكاة من زكا يزكو زمنه لقول علي رضي الله عنه (العلم يزكو بالإنفاق)[11] وتطلق بمعنى الصلاح، وإذا وصف الأشخاص بالزكاة فذلك يرجع إلى زيادة الخير فيهم.

تعريف الزكاة في مصطلح الشرع: وتطلق شرعاً على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله تعالى للمستحقين[12]

تعريف الزكاة في المصطلح الاقتصادي:

هي أداة اقتصادية ذات طبيعة خاصة تعمل ضمن منظومة الاقتصاد الكلي الإسلامي من اجل تحقيق مبدأ عمارة الأرض من خلال وظائف تؤثر على النشاط الاقتصادي للمجتمع بما يحقق توفير السمات الحقيقية للمجتمع المسلم.

نخرج من التعريف السابق بالملاحظات الآتية:-

الزكاة أداة اقتصادية ذات طبيعة خاصة لأنها محل ركن أساسي من أركان الإسلام الخمسة، دخلت حيز التطبيق منذ العهد النبوي وحتى العهد الحاضر، وتمتاز الزكاة بين أركان الإسلام الخمسة بأنها الركن الوحيد القابل للتطور والتوسع. ويرحب بالاجتهادات، وهذا ما حصل بين العلماء والفقهاء وأئمة المذاهب وأخذ شأنه الكبير في الوقت الراهن بعد تنوع الأموال، وتوسع الثروات واضطراب شؤون المسلمين، وتعطل أو توقف تطبيق الزكاة كلياً، أو جزئياً في بعض البلدان، مما فتح الأبواب الواسعة أمام علماء الأمة ومجتهدات لتتبع المستجدات الفقهية المعاصرة في الزكاة.

تعد الزكاة أفضل أداة إذا كانت تعمل في بيئة بها تطبيق كامل للاقتصاد الكلي الإسلامي لأنها تساهم مع أدوات الاقتصاد الكلي الإسلامي الأخرى المتمثلة في الملكية والعمل وصيغ الاستثمار الإسلامي والوقف في رفع مستوى المعيشة في المجتمع إذا كان المجتمع يطبق القيم الاقتصادية.[13]

ثانياً: موارد الزكاة ومصارفها:

موارد الزكاة:

تنوعت أراء العلماء في تقسيم الأموال المزكاة، إلا أنني اتبعت تقسيم الأحكام السلطانية، حيث قسمتها إلى ظاهرة وباطنه، فالظاهرة ما لا يمكن إخفاؤه كالزرع والثّمار والمواشي، والباطنه ما أمكن إخفاؤه كالذّهب والفضة وعروض التّجارة[14]، ولكل نوع دليله من النصوص الشرعية.

1/ الأموال الظاهرة:

هي الأموال التي لا يمكن إخفاؤها عادة، فهي ظاهرة للعيان ، مثل الثمار والزرع والمواشي والعقار:

الزروع والثّمار: قال الله تعالى: (كُلُوا من ثمرِه إذا أَثمر وآتُوا حقَّه يوم حصاده ولا تُسرِفُوا إنَّه لا يحب ٱلمسرِفين).(الأنعام:141)

الأنعام: ودليله قول الصديق عن الذي أمر الله ورسوله : (ما من صاحب إبل و لا بَقر و لا غَنم، لا يؤَدي حقَّها إلا اقعد له يوم القيامة بَقاع قرقر،تطؤُه ذاتُ الظّلف بظْلفها و ذاتُ القَرن بَقرنها")[15] .

2/ الأموال الباطنة:

هي الأموال التي يمكن إخفاؤها عن الناس، مثل ال ذهب والفضة وعروض التجارة وما في حكمها.

أ. الذّهب والفضة: لقوله تعالى: (والَّذين يكنزون الذَّهب وٱلفضة وَلا يُنفقُونها في سبِيلِ اللَّهَ فبشِّرهم بِعذابٍ أَلِيمٍ) التوبة43:.

ب. عروض التجارة، لقوله تعالى: (يا أَيها الَّذين آمنُوا أَنفقُوا من طيبات ما كسبتُم) (البقرة267:).

ج. المعادن والركاز، لقوله تعالى : (ومما أَخرجَنا لكم من ٱلأَرضِ)(البقرة267:).

د. الأموال الزكوية الأخرى، لقوله تعالى :(وفِي أَ موالِهِم حقٌّ لِلسائِلِ وٱلمحرومِ) (الداريات19:).

أنصبة الزكاة في الأموال الظاهرة والباطنة:

1- الزرع والثمار:

تختلف قيمة الزكاة باختلاف طريقة الري. حيث يخرج نصف العشر (5 %) في حالة الري بالجهد. وفي حالة الري بدون تكلفة وتكون قيمة الزكاة فيه العشر(10%)لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشر، وفيما سقي بالنضح نصف العشر) . نصاب زكاة الزرع والثمار خمسة أوسق وليس فيما دون ذلك زكاة لعموم ما روي عنه صلى الله عليه وسلم: (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة)[16]. وتعادل الخمسة أوسق خمسين كيله أو مائة ربعا مما يكال . وإن كان مما يوزن فنصابه 653 كيلو جراماً[17].

2- الأنعام:

وهي الإبل، والبقر، والغنم بشقيها الضأن والماعز. ويجب أن تستوفي الشروط التالية:

- النصاب الشرعي أي أن تبلغ مقدارا معينا ويختلف النصاب باختلاف نوع الأنعام فالإسلام لا يأخذ الزكاة إلا من الأغنياء.
- وأن يحول عليها الحول، أي أن يمر عليها اثنا عشر شهراً هجرياً .

- وأن تكون سائمة والسائمة هي التي ترسل للرعي في الكلأ المباح ولا تعلف، ويقابل السائمة المعلوفة وهي التي يتكلف صاحبها علفها فتكثر مؤنتها ويشق عليه زكاتها. ولا يعتبر السوم في الأنعام إلا إذا كان يقصد به الدر والنسل والسمن، والزيادة[18].

والأنعام التي حدد نصابها هي الإبل والبقر والغنم. وفيما يلي نتناول نصاب وزكاة كل نوع:

زكاة الإبل : نصاب زكاة الإبل يبدأ من خمسة فما فوق وليس على من ملك دون الخمس من الإبل زكاة يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (1) يوضح نصاب وزكاة الإبل:

مقدار الزكاة	النصاب من الإبل
شاة	9-5
شاتان	14-10
ثلاثة شياة	19-15
أربعة شياة	24-20
بنت مخاض: أكملت عامها الأول	35-25
بنت لبون: أكملت عامها الثاني	45-36
حقه : أكملت عامها الثالث	60-46
جزعة: أكملت عامها الرابع	75-61
بنتا لبون	90-76
حقتان	120-91

المصدر: عثمان محمد بابكر محمد أحمد دور أموال الزكاة في تخفيف حدة الفقر في السودان

زكاة البقر: اختلف الفقهاء في تحديد نصاب الزكاة في البقر. وأشهر ما جاء في أقوالهم، هو الذي أخذت به المذاهب الأربعة. حيث يبدأ النصاب من ثلاثين بقرة فما فوق، وليس على من ملك دون الثلاثين من البقر زكاة. فإذا بلغت ثلاثين ففيها تبيع، وإذا بلغت عدد البقر أربعين ففيها مسنة. واستند هؤلاء على ما روي عن الإمام أحمد وأصحاب السنن الأربعة، عن مسروق عن معاذ بن جبل قال: (بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن وأمرني أن آخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعا أو تبيعه ومن كل أربعين مسنة[19]. الجدول الآتي يوضح نصاب زكاة البقر:

الجدول رقم (2) يوضح نصاب وزكاة البقر:

الزكاة	النصاب
تبيع: أكمل عامه الأول	39-30
مسنة: أكملت عامه الثاني	59-40
تبيعان	69-60
مسنة وتبيع	79-70
مسنتان	89-80

الزكاة	النصاب
ثلاثة أتبعة	99-90
مسنة وتبيعان	109-100
مسنتان وتبيع	119-110
ثلاثة مسنات وأربعة أتبعة	120-

المصدر: عثمان محمد بابكر محمد أحمد دور أموال الزكاة في تخفيف حدة الفقر في السودان

زكاة الغنم: تشمل الغنم الضأن والماعز. ويضم بعضها إلى بعض باعتبارهما صنفين لنوع واحد.

ويبدأ نصاب زكاة الغنم من أربعين شاة فما فوق وليس على من ملك دون الأربعين شاة، زكاة. فإذا بلغت الأربعين حتى مائة وعشرين ففيها شاة. وإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين ففيها شاتان إلى مائتين. وإذا بلغت مائتين وواحد ففيها ثلاث شياه إلى أن تبلغ أربعمائة شاة فإذا بلغت ففيها أربع شياه. ثم في كل مائة استكملتها بعد الأربعمائة شاة . والجدول التالي يبين لنا نصاب وقيمة زكاة الغنم

جدول رقم (3) يوضح أنصبة وزكاة الأغنام:

الزكاة	النصاب
شاة	120-40
شاتان	200-121
ثلاثة شياة	399-201
أربعة شياة	499-400
خمسة شياة	599-500
	في كل مائة شاة

المصدر: عثمان محمد بابكر محمد أحمد دور أموال الزكاة في تخفيف حدة الفقر في السودان

عروض التجارة: تشمل عروض التجارة كل ما يدار بقصد الربح ونصابه ما تساوي قيمته، قيمة 85 جراماً من الذهب ويؤخذ منه ربع العشر (2.5 %)[20].

الذهب والفضة: يعتبران من الأموال النامية . وتجب فيهما الزكاة إذا كانا نقودا أو تبراً أي سبائك أو غير مضروبة. نصاب الذهب عشرون ديناراً أي ما يعادل 85 جراماً ونصاب الفضة مائتا درهم أي ما يعادل 595 جراماً . وزكاتهما ربع العشر(. (% 2.5

جدول رقم (4): يوضح مقدار نصاب وزكاة الذهب والفضة

الزكاة	النصاب	النقد
% 2.5	20 ديناراً ويعادل 85 جراماً	الذهب
% 2.5	200 درهم ويعادل 595 جراماً	الفضة

المصدر: عثمان محمد بابكر محمد أحمد دور أموال الزكاة في تخفيف حدة الفقر في السودان

المعادن والركاز: ما يستخرج من الأرض واختلف الفقهاء في زكاتهما فمنهم من فرق بينهما في المعنى ومنهم من ساوى بينهما في الزكاة. وحدد قانون الزكاة السوداني لسنة 2001 م نصاب زكاة المعادن حيث نصت المادة (18) على وجوب الزكاة في كل المعادن جامدة أوسائله عند استخراجها. وقدرت نصابها منسوبا إلى الذهب ويكون مقدار الزكاة ربع العشر 2.5 %. وأما الركاز فلا نصاب فيه وتجب الزكاة فيه كثيراً كان أو قليلاً، ومقدار زكاته الخمس[21].

المال المستفاد: وهو المال الذي لا يكون نماًء لمالٍ عنده، بل استفيد بسببٍ مستقل، وهو ما يستفيده المسلم ويملكه ملكا جديدا بأي وسيلة من وسائل التملك . وألا يكون نماًء لمال عنده زكّاه من قبل. ويشير مفهوم المال المستفاد إلى كل مال استفادة الشخص وتملكه بأي نوع من أنواع التملك المشروعة. وهو الذي صار في ملكية الشخص بعد إذ لم يكن باستفادة غير متكررة، ويدخل فيه كسب العمل والرواتب والمكافآت ودخل المهن الحرة وربح بيع العقارات أو بيع وسائل النقل المختلفة والمنقولات لغير أغراض التجارة، والهبات والجوائز والمواريث ودخول المغتربين ومرتبات الموظفين بالدولة . ويزكى المال المستفاد، عند قبض ثمنه، ولا يشترط فيه حولان الحول . ويعامل معاملة زكاة النقدين في النصاب، ويؤخذ منه ربع العشر(2.5 %)[22].

المستغلات: وهى الأموال التي تتخذ للربح مع بقاء عينها وتتجدد منفعتها. ولا تجب الزكاة في عينها، ولم تتخذ للتجارة ولكنها تتخذ للنماء، فتغل لأصحابها فائدة وكسباً بواسطة تأجير عينها أو بيع ما يحصل من إنتاجها. والمستغلات هي استثمارات ثابتة لكنها تدر دخلاً استغلالياً وتنقسم إلى نوعين : ما يؤجر عينها، ومثال ذلك العقارات والشقق المفروشة، ووسائل النقل التي تنقل الركاب والبضائع، مثل السيارات والسفن والطائرات، ومعدات التصوير، ومحلات تأجير الأثاث من الخيام والمقاعد والأدوات التي تستخدم في الأفراح والولائم والأتراح، ويدخل فيها أيضا الحلي الذي يكرى بأجرة معينة. والنوع الآخر ما يباع من إنتاجها ومثال ذلك المصانع الصغيرة والورش وما ينتج ويباع نتاجه مثل البقر والغنم غير السائمة التي تتخذ للكسب فيها ببيع لبنها أو صوفها أو تسمينها. والفرق بين ما يتخذ من المال للاستغلال وما يتخذ للتجارة أن ما يتخذ للتجارة يحصل الربح فيه عن طريق تحول عينه من يد إلى يد. أما ما يتخذ للاستغلال فتبقى عينه وتتجدد منفعته. فزكاة صاحب عروض التجارة أن يبيعها ويخرج الزكاة من قيمتها، وقد يدفعها من عينها عند الضرورة والحاجة ولكن صاحب الدار أو المصنع لا يستطيع ذلك إلا إذا باع العقار. لذلك تكون زكاتها في غلتها أي منا يرادها[23].

ثالثاً: مصارف الزكاة:

ينبه العلماء الاقتصاديون على أن المهم ليس هو جباية الأموال وتحصيلها فقط. أي حاكم يستطيع عن طريق الضرائب من جمع ما يرغب فيه. ولكن الأهم من ذلك هو: أين تصرف هذه الأموال بعد جمعها وتحصيلها؟.

حدد القرآن الكريم مصارف الزكاة بصورة أكثر تفصيلاً، مقارنة بتحديد الأموال التي تجب فيها الزكاة ونصابها وقيمة ما يدفع من كل نصاب. ولم يدع تحديد هذه المصارف لأهواء الحكام يقسمونها وفق رأيهم القاصر، أو هواهم المتسلط، أو عصبية الجاهلية، كما لم يدعها لمطامع الطامعين يأخذون منها ما يشاءون. وذلك حتى لا تصرف هذه الأموال - بعد جمعها وتحصيلها

- لمن لا يستحقها، أو يحرم منها من يستحقها. روى أبو داؤود عن زياد ابن الحارث الصدائي قال:(أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعته، فأتاه رجل فقال: أعطني من الصدقة، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقة حتى حكم هو فيها، فجزأها ثمانية أجزاء، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حقك)[24]. وهذا يدل على عناية الإسلام بأصحاب الحاجات وجعل حرصه على محاربة الفقر والعوز. وبهذا كان للإسلام السبق في عالم المالية العامة والإنفاق كأول تشريع يأخذ السمة الاجتماعية الرشيدة التي تراعي حقوق أصحاب الحاجات وتضمن لهم العيش الكريم[25].

حدد سبحانه وتعالى مصارف الزكاة في آية قطعية الثبوت وقطعية في الدلالة على العدد المحدد بصورة غير قابلة للتعديل فيها، ولا يجوز الزيادة والنقصان فيها قال الله تعالى :(إِنَّما الصَّدقاتُ لِلفقُراءِ والْمَساكِينِ والْعامِلِينَ عَليها والمؤَلَّفِ قلوبهم وفي الرِّقاب والْغَارِمِينَ وفِي سَبِيلِ الله وْابنِ السَّبِيلِ فرَيضَة مِنَ الله واللهُ عَلِيٌم حَكِيم) التوبة الآية(60). لأن إنما في بداية الآية تعني التعيين وتفيد الحصر ولا تقبل التجاوز إلى ما سواهم الثمانية التي حددتها الآية، هم أصحاب الحاجات وسوف نتناول كل واحدة من هذه الأصناف بالتفصيل، مع اعتبار الفقراء والمساكين وحدة واحدة[26].

2.1. الفقراء والمساكين: وهم أول من جعل الله له سهما في أموال الزكاة. وهذا يدل على حرص الإسلام على القضاء على الفقر. كما أن النبي صلى الله عليه وسلم كثيراً ما اقتصر في بعض أحاديثه على ذكرهم فقط. وقال لمعاذ حينما وجهه إلى اليمن: (أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم) والفقراء والمساكين هم أصحاب الحاجات في الحياة، ممن لا دخل لهم أصلاً، أو ممن لا يكفيهم دخلهم . والفقير والمسكين الذي يعطى من الزكاة هو الذي لا يستطيع الكسب أو كان كسبه قليلاً. واختلف المفسرين والفقهاء في تحديد مفهوم الفقير والمسكين والفرق بينهم. هما أهل العوز والحاجة. وذهب أبو يوسف صاحب أبي حنيفة، وابن القاسم من أصحاب مالك إلى أنهما صنف واحد وخالفهما الجمهور. وهما في الحقيقة صنفان لنوع واحد ويعني بهذا النوع أهل العوز والحاجة[27]. والراجح أن الفقير هو اسم للمحتاج الذي لا يسأل الناس، والمسكين هو الذي يسأل الناس ويطوف عليهم. وعند الشافعية والحنابلة أن الفقير أسوأ حالا من المسكين. وعند الحنفية الفقير هو الذي يملك شيئا دون النصاب الشرعي للزكاة. أو يملك ما قيمته نصاب أو أكثر من المتاع مما يحتاجه في حاجته الأصلية لنفسه ولمن يعوله. والمسكين هو من لا يملك شيئا فيحتاج إلى المسألة لقوته، أو تحصيل ما يواري به بدنه[28] . وروي عن الإمام مالك أنه قال: (الفقير هو المحتاج المتعفف، والمسكين السائل) . ويرى الشيخ القرضاوي، أن الفقير هو من ليس له مال ولا كسب حلال لائق به وكاف لمعيشته. أما المسكين فهو من يقدر على مال أو كسب حلال لائق به ولكن لا تتم كفايته به[29]. وفي تفسير الجلالين ورد الفقير بمعنى الذي لا يجد ما يقع موقعا من كفايته. والمساكين الذين لا يجدون ما يكفيهم[30].

كما اختلف الفقهاء في أيهما أسوأ حالا: الفقير أم المسكين؟. فعند الشافعية والحنابلة يعتبر الفقير أسوأ حالا ، بينما يعتبر المسكين أسوأ حالا عند المالكية والحنفية[31]. وعند الحنفية أن الفقير هو الذي يملك شيئا دون النصاب الشرعي في الزكاة أو أن يملك ما قيمته نصاب أو أكثر

من المتاع والأثاث والثياب والكتب ونحوها مما يحتاجه لاستعماله والانتفاع به في حاجته الأصلية. أما المسكين فهو من لا يملك شيئا . وعليه فإن الذي يستحق الزكاة فقيراً كان أو مسكيناً لا يخرج من ثلاثة): المعدم الذي لا ملك له (المسكين). أو الذي يملك من الدور والمتاع والأثاث ونحوه مما ينتفع به ولا يستغني عنه مهما تبلغ قيمته. أو الذي يملك دون النصاب من النقود أي أقل من مائتين درهم. أو الذي يملك دون النصاب من غير النقود كأربع من الإبل، أو تسعو ثلاثين من الغنم، ونحو ذلك بشرط ألا تبلغ قيمتها مائتين درهم[32].

أما عند الأئمة الثلاثة فلا يدور الفقر والمسكنة على عدم ملك النصاب. وإنما يدور على عدم ملك الكفاية . فالفقير من ليس له مال ولا كسب لائق به، يكفيه لنفسه ومن تلزمه نفقته من غير إسراف ولا تقتير . والمسكين من قدر على مالٍ أو كسبٍ لائقٍ ولكن لا يكفيه ومن يعول . وحدد بعضهم كفايتهم بالنصف فما فوق . فالمسكين هو الذي يملك نصف الكفاية فأكثر. والفقير هو الذي يملك ما دون النصف . وعليه فإن الذي يستحق الزكاة فقيراً كان أو مسكيناً لا يخرج من ثلاثة[33]:

1- من لا مال له ولا كسب أصلا .
2- من له مال أو كسب لا يبلغ نصف كفايته.
3 - من له مال أو كسب يبلغ نصف كفايته أو أكثر ولكن لا يجد تمام الكفاية.

يعرف قانون الزكاة السوداني الفقراء بأنهم من لا يملكون قوت عامهم، وفي حالة عائل الأسرة من ليس له مصدر دخل كاف، كما تشمل الطالب المنقطع للدراسة ولا يجد نفقاتها. ويعرف المساكين بأنهم المعوزون الذين لا يجدون ما يقتاتون به وتشمل العاجز عن الكسب لعاهة والمريض الذي لا يجد نفقات العلاج وضحايا الكوارث. ويعتبر هذا التعريف للفقراء والمساكين غير معقد ومرن.

1. العاملين عليها: ويقصد بهم كل الذين يعملون في الجهاز المالي والإداري وهم الذين كلفهم ولي الأمر بجمع الزكاة وحراستها وتوزيعها، من جباة يحصلونها، ومن خزنة وحراس يحفظونها، كتبة وحاسبين يضبطون واردها ومصروفها، ومن موزعين يفرقونها على مستحقيها وغيرهم ممن يقومون بأمر الزكاة. كل هؤلاء جعل الله أجورهم في مال الزكاة يعطون منها أغنياء كانوا أم فقراء .[34]
2. المؤلفة قلوبهم: ويقصد بهم من اعتنقوا الإسلام حديثًا أو من يرجى اعتناقهم للإسلام، أو تتحقق بإعطائهم مصلحة للإسلام أو المسلمين. فمن من يرجى بعطيته إسلامه أو إسلام قومه وعشيرته، ومنهم من يخشى شره، ومنهم حديث العهد بالإسلام وهذا يعان لتثبيته على الإسلام[35].
3. الرقاب: الرقاب جمع رقبة والمراد بهم العبد أو الأمة . أو هم الأرقاء من العبيد والإماء على قول الإمام مالك. وتمثل هذه الحصة نفقة اجتماعية ترمي إلى مساعدة العبيد والإماء من أجل تحرير أنفسهم، مقابل دفع مبلغ مالي لمالكيهم . وهذا السهم يدل رغبة التشريع الإسلامي في القضاء على الرق والعبودية . ونص قانون الزكاة السوداني لسنة 2001 م في الرقاب

يقصد به فك الأسرى[36].

4. الغارمون : الغارم هو الذي عليه دين ولا يملك نصابا فاضلا عن دينه، والغارمون نوعان: غارم لمصلحة نفسه وهو فقير يصرف له حسب دينه، وغارم لمصلحة المجتمع فيصرف له سواء كان . غنيا أو فقيراً قدر الدين المترتب عليه[37].
5. في سبيل الله : ينفق هذا السهم على المجاهدين في سبيل الله لتأمين من يحتاجون من تموين وسلاح وذخيرة، ويمكن صرفه في العصر الحديث على مراكز الدعوة وتدعيم الصحف الإسلامية ونشر الكتب ومعاونة العاملين والدعاة للإسلام .
6. ابن السبيل: ينفق هذا المصرف على المسافر المنقطع، ويعطى من الزكاة ما يكفيه لإكمال سفره، ويعطى منه كذلك اللاجئين والمحرومون من المأوى، واللقطاء وحتى للغني ظاهراً الفقير يداً(38).

رابعاً: الفقر من منظور الاقتصاد الوضعي:

الفقر من هذا المنظور هو ظاهرة مطلقة، حيث اعتبرت بلدان بأسرها فقيرة على أساس أن دخلها الإجمالي أقل بالمقارنة مع الدخل السائد في تلك الدول المسيطرة على الاقتصاد العالمي. و أصبح الدخل القومي هو المعيار العالمي المعتمد لمعالجة الفقر، و ذلك من خلال زيادة الإنتاج و المزيد من تطبيق التكنولوجيا و المعرفة التقنية، وتم فرض هذا الواقع عن طريق شروط برامج المساعدات الأجنبية.

يختلف المفهوم و المصطلح للفقر من منظور الاقتصاد الوضعي في ذاته باختلاف المدارس الفكرية لذا وجب تحديد وتوضيح المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة المباشرة لبعض جوانب الموضوع التي نستعرضها فيما:

- المفهوم الاقتصادي للفقر[39]: الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس و التعليم، وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة.
- خط الفقر)حد الفقر) : يعرف حد الفقر على أنه: الحد الفاصل الذي يعتبر الإنسان عنده فقيراً إذا هبط عنه.
- تعريف صندوق النقد الدولي: الفقر هو عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة[40].
- الفقر التنموي: وهو حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية و المتمثلة في الرعاية الصحية الجيدة ومستوى تعليمي و معيشي مقبول[41].

جهود المنظمات الدولية في محاربة الفقر:

كانت سنة 2002 سنة الشعار" التحالف الدولي ضد الجوع" أي تحالف كل التنظيمات الحكومية وغير الحكومية و الدولية وهي بذلك سنة نشوء فكرة إعداد خريطة بمواقع الفقر في العالم ومتابعة الجهود لاستئصاله تتجلى أهمية تلك الجهود في:

-المنظمات الدولية : منظمات الأمم المتحدة والممثلة في برنامج الأمم المتحدة للتنمية، المنظمة الدولية للتغذية والزراعة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

- المنظمات الدولية الإقليمية ذات العلاقة بمعالجة الفقر: البنك الإسلامي للتنمية، البنك الإفريقي للتنمية، الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي، الوكالة اليابانية الدولية للتعاون، الاتحاد الأوربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية .
- الهيئات الداعمة لمحاربة الفقر: الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، منظمات إنسانية وخيرية، جمعيات غير حكومية.

خامساً: ديوان الزكاة بولاية الخرطوم:

بدأ ديوان الزكاة ولاية الخرطوم في تطبيق الزكاة منذ العام 1983م بقانون الزكاة والضرائب حيث كانت الزكاة تجبى بواسطة العاملين بديوان الضرائب حتى العام 1989م حيث تم فصله من ديوان الضرائب وأصبح هيئة مستقلة لها قانونها الخاص في العام 1990م ، وبدأ ديوان الزكاة في كل محليات الولاية، وأصبحت ولاية الخرطوم مثلها مثل الولايات الأخرى تتبع لديوان الزكاة المركزي للأمين العام لديوان الزكاة والذي يقوم بتعيين أمين الزكاة بالولاية، والذي يقوم بتنفيذ السياسات والاختصاصات التي تخول له بحكم القانون واللائحة.

يكون أمين الزكاة بولاية الخرطوم مسئولاً أمام مجلس أمناء الزكاة الولائي برئاسة الوزير المختص الذي يقوم بوضع السياسات العامة للزكاة بالولاية في ما يليه من اختصاصات لا تتعارض مع السياسات العامة لديوان الزكاة الاتحادي.

يتكون الهيكل التنظيمي لديوان الزكاة ولاية الخرطوم من مجلس أمناء الزكاة بالولاية وأمين الزكاة بالولاية والذي تتبع له إدارات تخطيطية متمثلة في إدارات (إدارة الجباية – إدارة المصارف – الشئون المالية والإدارية – خطاب الزكاة – الإدارة القانونية – المكتب التنفيذي – إدارة المعلومات) .

هنالك سبع مكاتب للزكاة بالولاية بإدارات مختلفة إضافة لإدارة الشركات الولائية على رأس كل محلية أو إدارة مديراً تتبع له إدارات متخصصة، إضافة إلى قطاعات مختلفة للجباية لهذه المحليات تتبع مباشرة لمدير جباية المحلية. كما أن هنالك وحدات إدارية تتبع للمحليات.

تحصل الزكاة بولاية الخرطوم لكل الأوعية الزكوية من زروع، أنعام، عروض تجارة، ومستغلات، مال مستفاد ومهن حرة.

وعاء عروض التجارة الوعاء الأول في الولاية من حيث المساهمة، تتراوح نسبة مساهمته ما بين (53 % - 65 %) تساهم إدارة الشركات بنسبة كبيرة في التحصيل لهذا الوعاء لأكثر من 60 %.

تعتبر ولاية الخرطوم المساهم الثاني في وعاء عروض التجارة من بين الولايات والأمانات على مستوى السودان حيث تساهم بنسبة (12 %) للعام 2000م وبنسبة (25 %) لعام 2019م.

تطور العمل بالولاية تطوراً ملحوظاً حيث ارتفعت الحصيلة من (1.307.329)دينار في العام 2000م إلى (757.251.005)جنيه في العام 2019م.

جـدول رقـم (5) يوضـح تقاريـر التحصيـل والـصرف الفعـلي للـزكاة بولايـة الخرطـوم في فـترة الدراسـة مـن عـام 2000م الى 2019م:

العملة	الصرف الفعلي	التحصيل الفعلي	العام
جنيه	9816709.26	13073253.2	2000م
جنيه	134.65	151.87	2001
جنيه	155.69	171.26	2002
جنيه	160.83	221.38	2003
جنيه	1269789648	1948623195	2004
جنيه	1793137608	2914167113	2005
جنيه	2.36484E+11	3.79699E+11	2006
جنيه	3473533512	4534102290	2007
جنيه	4182775975	4703901393	2008
جنيه	4488844573	5071732619	2009
جنيه	7239890700	5915631400	2010
جنيه	6746829550	6627387717	2011
جنيه	6700000000	8186238600	2012
جنيه	11400985500	12271890700	2013
جنيه	12664432355	14915122100	2014
جنيه	12664432300	16139540400	2015
جنيه	22397033300	26902534300	2016
جنيه	31934623400	39970802300	2017
جنيه	42298954800	55548541200	2018
جنيه	53662500000	75725100500	2019

المصـدر: إعـداد الباحث(مـن تقاريـر ديـوان الـزكاة ولايـة الخرطـوم للأعـوام مـن 2000م الى 2019م، الاحصـاء والمعلومـات، ينايـر2023م)

الملاحـظ مـن خـلال تقاريـر الأداء أن هنالـك زيـادة في نسـبة الجبايـة في كل عـام أدت الى زيـادة في نسـبة الـصرف.

الملاحـظ مـن خـلال تقاريـر الأداء لعامـي (2010-2011) أن هنالـك زيـادة في الـصرف أكـثر مـن الجبايـة ، تـم دعمهـا مـن الأمانـة العامـة لديـوان الـزكاة في إطـار إعـادة التـوازن ودعـم مشروعـات التنميـة ، وهـذا يختلـف مـن عـام لآخـر.

سادساً: آلية ديوان الزكاة للحد من الفقر بولاية الخرطوم:

يمكـن الحـد مـن الفقـر مـن خـلال زيـادة الوعـي في المجتمعـات وتقديـم المعونـات بالتعـاون

مع وكالات الخدمات الاجتماعية والمنظمات مثل الغزاء والملبس والمأوى والرعاية الصحية ورعاية الاطفال. وايضاً يساهم التعليم من تقليل ظاهرة الحد من الفقر وخصوصاً عندما تتطلب أسواق العمل قوة عاملة تمتلك مهارة وكفاءة في التعليم. وتساهم الزكاة في الحد من الفقر من خلال تحقيق التنمية ومشاركة المواطنين الفقراء في مواقع صنع القرار وتوفير الوظائف والدعم وتطوير المواهب الريادية. ويمكن لديوان الزكاة في الحد من الفقر من خلال تخطيط وتنفيذ استراتيجيات تحسن الظروف المعيشية للفقراء. من خلال توفير مياه شرب نظيفة وتثقيف المزارعين في انتاج المزيد من الأغزية. وتظهر الدراسة زيادة دخل الولاية بمقدار 30 % سيحد من آلية مشكلة الفقر بنسبة تتراوح بين 30-40 % . ويعتمد معظم فقراء الريف على الزراعة أو الموارد الطبيعية الأخرى من أجل كسب رزقهم لذلك من الانصاف أن يوفر الديوان الحرية التامة لهؤلاء الفقراء وتزويد المناطق بمصادر الطاقة بأسعار معقولة.

الفصل الثالث: عرض وتحليل البيانات والنتائج:

المعالجة الإحصائية:

لتحليل البيانات واختبار صحة الفروض تم استخدم البرنامج الإحصائيSPSS لتحليل بيانات العلوم الاجتماعية (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية) حيث تم استخدام ارتباط تحليل الانحدار الخطي البسيط بين الصرف الفعلي للزكاة (y) كمتغير تابع والتحصيل الفعلي للزكاة (x) كمتغير مستقل، وأيضاً قيمة الارتباط بين التحصيل الفعلي والصرف الفعلي خلال فترة الدراسة من (٢٠٠٠-٢٠١٩م) ، وكذلك أُستُخدِم (r) كعامل ارتباط لقياس العلاقة بين الصرف الفعلي للزكاة ونسبة الفقر بولاية الخرطوم للفترة من 2000 وحتى 2019.

الاحصاءات الوصفية:

جدول رقم (6) مقاييس النزعة المركزية والتشتت لكل من التحصيل الفعلي والصرف الفعلي للزكاة للفترة من 2000م وحتى 2019م

المقياس	التحصيل الفعلي للزكاة (بالجنيه)	الصرف الفعلي للزكاة (بالجنيه)
القيمة الصغرى		
القيمة العظمى		
الوسط		
الإنحراف المعياري		

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أقل مبلغ متحصل للزكاة كان 151.87 جنيه وكان ذلك في العام 2001، واقل صرف فعلي كان 134.65 وكان ذلك في نفس العام.

كما نلاحظ من الجدول أن أعلى مبلغ متحصل للزكاة كان 379699000000جنيه وكان ذلك في العام 2006، وأعلى صرف فعلي كان 236484000000 وكان ذلك في نفس العام 2006.

أما متوسط مبالغ التحصيل الفعلي للزكاة والصرف الفعلي خلال سنوات الدراسة كان 33054384396 جنيه و 22970580280 جنيه بإنحرافات معيارية 81951579164 و 51093139580 على التوالي. يتضح من ذلك أن متوسط التحصيل الفعلي أعلى من متوسط الصرف الفعلي، وأن هنالك تباين كبير بين مبالغ التحصيل فيما بينها وكذلك بين مبالغ الصرف خلال فترة الدراسة.

شكل بياني رقم (1) الاتجاه العام للتحصيل الفعلي للزكاة والصرف الفعلي خلال الفترة 2020-2019

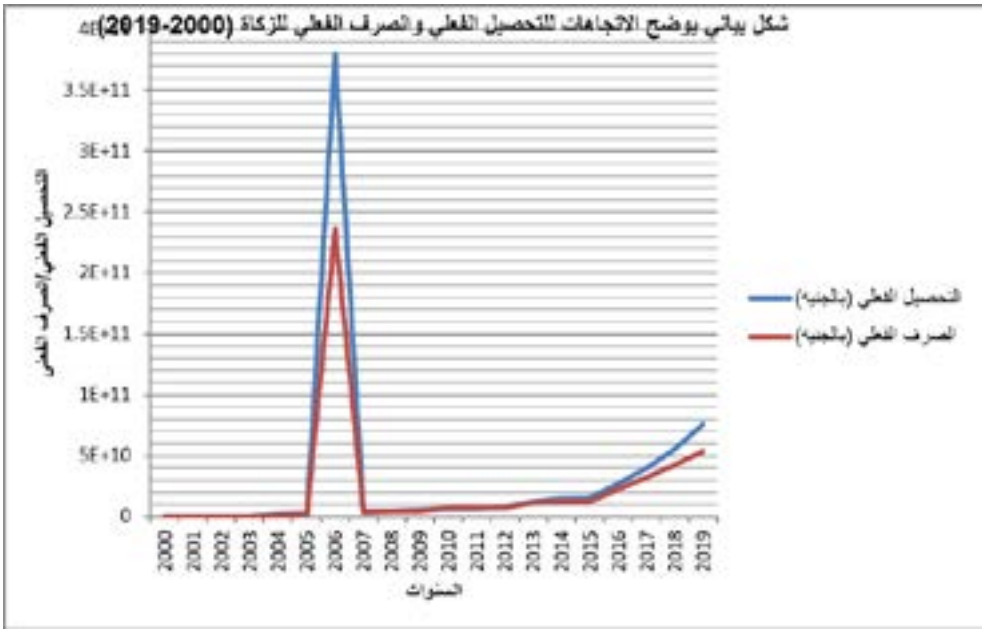

نلاحظ من الشكل البياني رقم (1) أن العام 2006 شهد أعلى تحصيل وكذلك أعلى صرف وعليه يمكننا تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين: قبل العام 2006 وبعده.

قبل العام 2006 كان كل من التحصيل والصرف للزكاة متدني ومستقر نسبيا، ولكن في الفترة بعد العام 2006 أصبحت مبالغ التحصيل والصرف في زيادة مطردة حتى نهاية فترة الدراسة في العام 2019. ومن هنا نستنتج أن الاتجاه العام لسلسلة التحصيل الفعلي وكذلك سلسلة الصرف الفعلي للزكاة هو الزيادة خلال فترة الدراسة. وهذا بدوره يؤدي الي زيادة الصرف الذي يؤدي الى تخفيف الفقر.

تحليل العلاقة بين التحصيل الفعلي والصرف الفعلي للزكاة:

الإرتباط الخطي البسيط

جدول رقم (7) الإرتباط بين التحصيل الفعلي والصرف الفعلي للزكاة للفترة (2000م- 2019م)

المتغيرات	عدد المشاهدات	معامل الإرتباط	القيمة الإحتمالية
التحصيل الفعلي – الصرف الفعلي	20	0.99**	0.000

تشير قيمة معامل الارتباط (0.49) أن العلاقة أن هنالك علاقة طردية قوية جدا بين التحصيل الفعلي والصرف الفعلي للزكاة للفترة (2000م- 2019م)، وأن هذه العلاقة معنوية (القيمة الإحتمالية أقل من مستوى المعنوية 0.05).

جدول رقم (8) يوضح نسبة الفقر بولاية الخرطوم في فترة الدراسة من عام 2000م الى 2019م:

العام	عدد سكان ولاية الخرطوم	نسبة الفقر بولاية الخرطوم
2000م	2,682,431 (بناء على التعداد السكاني 1993م)	% 65.6
2001	//	% 65
2002	//	% 35.9
2003	//	% 36
2004	//	% 33
2005	//	% 25
2006	//	% 24
2007	//	% 27
2008	5,274,321	% 29.8
2009	//	% 26
2010	//	% 26
2011	//	% 26
2012	//	% 26
2013	//	% 26
2014	//	% 36.1
2015	//	% 36.1
2016	//	% 36.1
2017	//	% 28
2018	7,993,900	% 29
2019	//	% 31

المصدر: إعداد الباحث(من تقاريرالجهاز المركزي للإحصاء للأعوام من 2000م الى 2019م، الاحصاء والمعلومات، يناير2023م

تحليل الإرتباط الخطي البسيط:

معامل الإرتباط الخطي البسيط يستخدم لقياس العلاقة بين متغيرين. وأُستُخدِم هنا لقياس العلاقة بين الصرف الفعلي للزكاة ونسبة الفقر بولاية الخرطوم للفترة من 2000 وحتى 2019

وكانت نتيجة معامل الإرتباط

التفسير:

هنالك علاقة عكسية ضعيفة بين الصرف الفعلي للزكاة ونسبة الفقر بولاية الخرطوم في الفترة من 2000 وحتى 2019

تحليل الأنحدار البسيط:

تحليل الانحدار الخطي البسيط بين الصرف الفعلي للزكاة (y) كمتغير تابع والتحصيل الفعلي للزكاة (x) كمتغير مستقل

$$y = 2387821358 + 0.62\ x$$

معادلة الإنحدار أعلاه توضح أن التحصيل الفعلي للزكاة يؤثر معنويا على الصرف الفعلي(p-value<0.05)، وأن العلاقة طردية بين التحصيل والصرف، فكلما زاد التحصيل الفعلي زاد الصرف الفعلي، فزيادة التحصيل بوحدة واحدة تزيد الصرف ب 0,62 وحدة . وتشير قيمة معامل التحديد أن التحصيل يفسّر 99 % من التغير في الصرف. وبالتالي يمكننا التنبؤ بالصرف الفعلي للزكاة بناءا على التحصيل الفعلي لها.

تحليل الإنحدار الخطي البسيط:

تحليل الانحدار الخطي البسيط يستخدم لقياس تأثير متغير مستقل على متغير تابع. في هذه الدراسة سندرس أثر الصرف الفعلي للزكاة (متغير مستقل) علي نسبة الفقر(متغير تابع).

فيما يلي نتائج التحليل بإستخدام برنامج SPSS:

بفرض :

Y: نسبة الفقر بولاية الخرطوم للسنوات من 2000 وحتي 2019

X: الصرف الفعلي للزكاة بولاية الخرطوم في نفس الفترة.

كانت معادلة الإنحدار المقدرة كالآتي:

$$\hat{Y} = 0.346 - 5.304E^{-\beta}\ X$$

التفسير:

نلاحظ من المعادلة أعلاه أن هنالك علاقة عكسية بين الصرف الفعلي للزكاة ونسبة الفقر بولاية الخرطوم خلال الفترة من 2000 وحتى 2019. زيادة الصرف علي التحصيل بجنيه واحد يؤدي إلى نقصان نسبة الفقر بنسبة 5.304E-13

تحليل الفجوة ونسبة الصرف إلى التحصيل

جدول رقم (9) حسابات الفجوة (الفرق بين التحصيل الفعلي والصرف الفعلي للزكاة) ونسبة الصرف إلى التحصيل

السنة	التحصيل الفعلي (بالجنيه)	الصرف الفعلي (بالجنيه)	الفائض/العجز	نسبة الصرف إلى التحصيل(%)
2000	13073253.2	9816709.26	3256543.94	75.09
2001	151.87	134.65	17.22	88.66
2002	171.26	155.69	15.57	90.91
2003	221.38	160.83	60.55	72.65
2004	1948623195	1269789648	678833546.5	65.16
2005	2914167113	1793137608	1121029505	61.53
2006	3.79699E+11	2.36484E+11	1.43215E+11	62.28

2007	4534102290	3473533512	1060568778	76.61
2008	4703901393	4182775975	521125418	88.92
2009	5071732619	4488844573	582888046	88.51
2010	5915631400	7239890700	-1324259300	122.4
2011	6627387717	6746829550	-119441833	101.8
2012	8186238600	6700000000	1486238600	81.84
2013	12271890700	11400985500	870905200	92.9
2014	14915122100	12664432355	2250689745	84.91
2015	16139540400	12664432300	3475108100	78.47
2016	26902534300	22397033300	4505501000	83.25
2017	39970802300	31934623400	8036178900	79.89
2018	55548541200	42298954800	13249586400	76.15
2019	75725100500	53662500000	22062600500	70.86
المتوسط				82.14

نلاحظ من جدول رقم (9) أن الصرف الفعلي يفوق التحصيل الفعلي للزكاة فقط في العامين 2010 و2011 حيث كانت نسب الصرف على 122 % و 101.8 % على التوالي ، أما بقية أعوام الدراسة نلاحظ أن نسبة الصرف إلى التحصيل تقل عن 100 % مما يدل أن المتحصل من الزكاة لم يصرف كله. كذلك نلاحظ من الجدول أن متوسط نسبة الصرف الفعلي إلى التحصيل الفعلي خلال فترة الدراسة هو 82.14 %.

تحليل نسبة الصرف الفعلي إلى التحصيل الفعلي:

هي نسبة ما تم صرفه من الأموال المحصلة،وهي تستخدم لقياس كفاءة الصرف، فإذا كانت مستقرة وقريبة من 100 % فهذا يشير إلى حسن التخطيط المالي، أما تذبذب هذه النسبة يشير إلى محتملة في التخطيط أو تغيرات في السياسات، أو تأخر في التوزيع، أو لا يوجد فقراء يستحقون الزكاة، وتحسب كالتالي:

$$\text{نسبة الصرف إلى التحصيل} = \frac{\text{الصرف الفعلي في العام}}{\text{التحصيل الفعلي في نفس العام}} \times ١٠٠$$

إذا كانت النسبة تساوي 100 % فهذا يعني أن الأموال المصروفة مساوية للتحصيل

إذا كانت أقل من 100 % فهذا يدل على وجود فائض لم يصرف

إذا كانت أكبر من 100 % فقد يكون هنالك عجز أو صرف من إحتياطات سابقة

تحليل الفجوة (الفائض/العجز):

الفائض يحدث عنما يكون التحصيل الفعلي أكبر من الصرف الفعلي (القيمة موجبة)،

والعجز يحدث عنما يكون التحصيل الفعلي أقل من الصرف الفعلي (القيمة سالبة).

نلاحظ من الجول رقم (3) أن العجز يظهر في العامين 2010 و 2011 كما تدل على ذلك االقيم السالبة. وكذلك نلاحظ من الجدول أن متوسط الفجوة موجب وقيمته 10083804116 جنيه وهذا دلالة على في المتوسط هنالك فائض دائم.

ونلاحظ من الشكل البياني رقم (2) أن أعلى فائض صرف كان عام 2005 حيث بلغ 1121029505 جنيه. كما نلاحظ أن هنالك تزايد ملحوظ ومتواصل في الفجوة (فائض) بين التحصيل الفعلي والصرف الفعلي للزكاة خلال السبعة سنوات الأخيرة للدراسة.

شكل بياني رقم (2) الفجوة بالجنيه بين التحصيل الفعلي والصرف الفعلي للزكاة خلال الأعوام 2019-2020

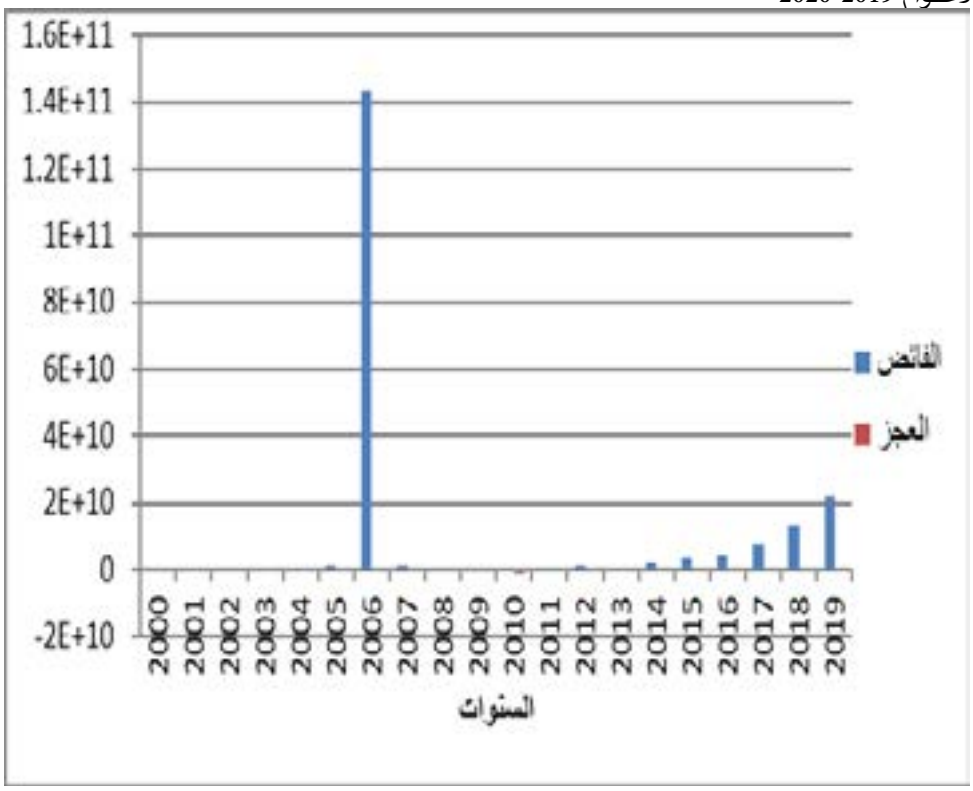

تحليل معدل النمو السنوي للتحصيل الفعلي والصرف الفعلي للزكاة

يحدد معدل النمو السنوي السرعة التي يزداد بها التحصيل أو الصرف أو يتناقص. هذا يساعد في فهم ديناميكية التغير بمرور الوقت، ويحسب كالتالي:

معدل النمو السنوي = ×100

جدول رقم (10) معدل النمو السنوي لكل من التحصيل الفعلي والصرف الفعلي للزكاة خلال الفترة (2000-2019)

السنة	التحصيل الفعلي (بالجنيه)	الصرف الفعلي (بالجنيه)	معدل النمو السنوي للتحصيل الفعلي(%)	معدل النمو السنوي للصرف الفعلي(%)
2000	13073253.2	9816709.26	--	--
2001	151.87	134.65	0.0012	0.0014
2002	171.26	155.69	112.77	115.63
2003	221.38	160.83	129.27	103.3
2004	1948623195	1269789648	9E+08	8E+08
2005	2914167113	1793137608	149.55	141.22
2006	3.79699E+11	2.36484E+11	130.29	131.88
2007	4534102290	3473533512	1.1941	1.4688
2008	4703901393	4182775975	103.74	120.42
2009	5071732619	4488844573	107.82	107.32
2010	5915631400	7239890700	116.64	161.29
2011	6627387717	6746829550	112.03	93.19
2012	8186238600	6700000000	123.52	99.306
2013	12271890700	11400985500	149.91	170.16
2014	14915122100	12664432355	121.54	111.08
2015	16139540400	12664432300	108.21	100
2016	26902534300	22397033300	166.69	176.85
2017	39970802300	31934623400	148.58	142.58
2018	55548541200	42298954800	138.97	132.45
2019	75725100500	53662500000	136.32	126.86

المصدر: إعداد الباحث (من تقارير ديوان الزكاة ولاية الخرطوم للأعوام من 2000 – 2019م، الاحصاء والمعلومات ، يناير 2023م)

نلا حظ من جدول أعلاه أن معدلات النمو للأعوم 2001، 2004 و 2007 تعتير قيم متطرفة بالنسبة لبقية السنوات وتم حذفها ومن ثم تم رسم الشكل البياني رقم (3)

شكل بياني رقم (3) معدل النمو السنوي لكل من التحصيل الفعلي والصرف الفعلي للزكاة خلال الفترة (2019-2020)

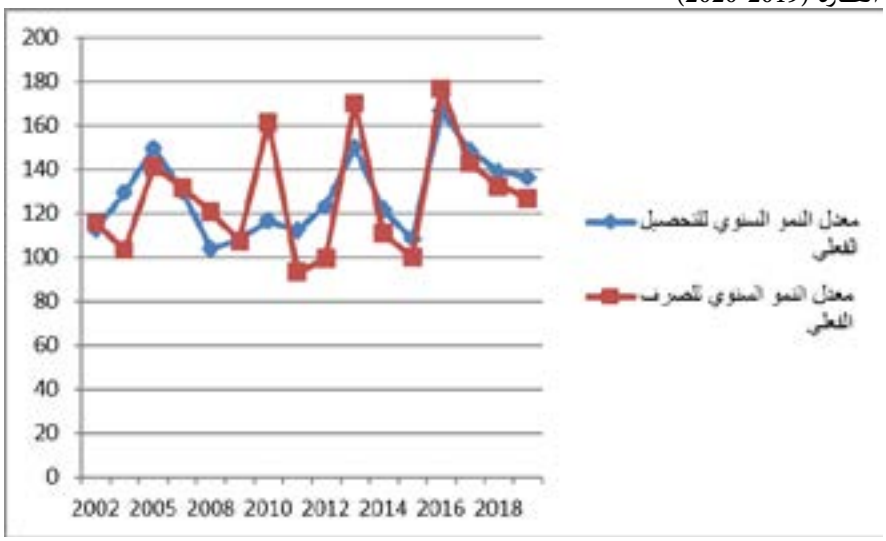

نلاحظ من الشكل البياني رقم (3) الآتي:

نلاحظ أن معدل النمو السنوي للتحصيل الفعلي للزكاة يتراوح غالبا بين 100 % إلى 150 %، يصل إلى ذروته في العام 2015 (148.58 %) ثم ينخفض بشكل تدريجي حتى العام 2019.

معدل النمو السنوى للصرف الفعلي يظهر تقلبات مشابهة ويتراوح غالبا بين 100 % و 180 % ويصل ذروته في العام 2016 (176.85 %) متجاوزا بقليل معدل نمو التحصيل في نفس العام.

نلاحظ أن الخطين يتذبذبان معا حيث يميلان للارتفاع والانخفاض في نفس الفترات تقريبا ، هذا يشير إلى أن نمو الصرف قد يكون مرتبطا بشكل وثيق بنمو التحصيل وأن الزيادة في الصرف تستجيب للزيادة في التحصيل.

في الاعوام 2002 ، 2008، 2010، 2013 و2016 يتجاوز نمو الصرف نمو التحصيل. وفي مثل هذه الحالة تتم المعالجة عبر الأمانة العامة لديوان الزكاة لتعويض نسبة العجز في الصرف.

الخاتمة:

النتائج:

نستنتج من الدراسة النتيجة الرئيسية: ليست هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية (القيمة الإحتمالية أقل من مستوى المعنوية 0.05) بين التحصيل الفعلي والصرف الفعلي للزكاة. أدى بدوره الى علاقة عكسية ضعيفة بين الصرف الفعلي للزكاة ونسبة الفقر بولاية الخرطوم في الفترة من (2000-2019م). ويتفرع منه النتائج الآتية:

1/ لديوان الزكاة دوراً مهماً في محاربة مشكلة الفقر في السودان وخاصة ولاية الخرطوم.

2/ الآلية التي يستخدمها ديوان الزكاة بولاية الخرطوم تساهم في الحد من مشكلة الفقر.

3/ حصيلة الزكاة المتوقعة كافية لإحداث تغيير ملموس في حدة الفقر.

التوصيات:

1. على ديوان الزكاة بذل مزيد من الجهود لزيادة مواردها وتحسين آليات توزيعها على مستحقيها.
2. على ديوان الزكاة العمل على تفعيل دور الزكاة في معالجة مشكلة الفقر في السودان عامة وولاية الخرطوم خاصة.
3. تحسين نوعية الصرف على الفقراء والمساكين وزيادة كفاءة الخدمات التي تساهم فيها الزكاة مثل التأمين الصحي والعلاج والتعليم والمياه وتمكين الفقراء من الاستفادة منها.
4. يجب علي صناع السياسة العمل على زيادة قدرة الجهاز المركزي للاحصاء في توفير بيانات دقيقة وبصورة دورية في الوقت المناسب.
5. تكثيف الجهود وتشجيع إجراء مزيد من البحوث عن اسباب الفقر حتى يمكن القضاء عليه من جزوره بدلاً من المعالجات .

الهوامش:

(1) عباس الأمين شيخ محمد – أساليب صرف الزكاة وأثرها في تخفيف حدة الفقر – دراسة حالة ديوان الزكاة ولاية الخرطوم(1990 – 2000م) – رسالة دكتوراه في الإدارة – معهد دراسات الإدارة والحكم المحلي – جامعة الخرطوم (2005م).

(2) حسن علي الساعوري - الزكاة وتمويل المشاريع الصغيرة للفقراء. ورقة قدمت في (المؤتمر العام لمستجدات العمل الزكوي). ديوان الزكاة الخرطوم السودان. يناير 2010 م.

(3) محمد الأمين تاج الأصفياء حسن البصري – دور ديوان الزكاة في تعزيز أنشطة التمويل الأصغر وتخفيف حدة الفقر في السودان (الممكن والمأمول من برامج الاغناء بالزكاة) – ورقة علمية نشرت في جامعة الجزيرة بتاريخ 26يناير 2013م.

(4) فائزة محمد خليفة عثمان – دور الزكاة في تفعيل إستراتيجية مكافحة الفقر بالسودان – رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد – جامعة الزعيم الأزهري(2014م).

(5) عثمان محمد بابكر محمد احمد – دور أموال الزكاة في تخفيف حدة الفقر في السودان (1990 – 2013م) – دراسة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2017م).

(6) د. البشير عبد الكريم - الأبعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر - ورقة علمية قدمت في الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب البليدة الجزائر (2003م) .

(7) آدم أحمد تيراب آدم - أساليب محاربة الفقر في السودان بين النظرية والتطبيق - دراسة تطبيقية على ديوان الزكاة. بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا(2009م)

(8) محمد راشد صالح النفاتي - الزكاة: آلية الاقتصاد الإسلامي لمعالجة الفقر

(9) Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 3 , 2018, pp. 332 - 346 e-ISSN 25199293-, p-ISSN 25199285- Available online at http:// www.refaad.com

(10) أبي الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم ابن منظور1997 م، لسان العرب، ج 3، ط 1، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ص 192

(11) حسنين محمد مخلوف 2005 م، تفسير كلمات القرآ ن الكريم، ط 5، دار الكلم الطيب، دمشق سوريا، ص 203))

(12) الموسوعة الفقهية ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط3 ، الكويت، 1423هـ ـ 2002م، ج23 ، ص:226.

(13) د. يوسف القرضاوي 1991 م، فقه الزكاة، ج 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص 37

(14) عزا لدين مالك الطيب، اقتصاديات الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة، المعهد العالي لعلوم الزكاة، الخرطوم، -2012 ص:3

(15) علي الماوردي, الأحكام السّلطانيّة، مصدر سابق, -ص 145 . و أبي يعلى بن محمد بن الحسين

الفراء، الأحكا. السلطانية. تعليق: محمد حامد ألفقي، لا. ط: بيروت، دار الكتب العلمية، 1421 هـ/ 2000)، ص 115

(16) أخرجه مسلم، كتاب الزكاة، باب اثم مانع الزكاة، رقم الحديث: 988 ، ص 383

(17) محمد بن علي الشوكاني، نيل الأوطار شرح منتقي الأخبارمن أحاديث سيد الأخيار، مرجع سبق ذكره ص 1

(18) محمود السيد الناغي. الإطار المحاسبي والتنظيمي للزكاة على المستوى القومي. ورقة مقدمة في مؤتمر مستجدات العمل الزكوي في السودان (20-21)يناير 2010 م، المعهد العالي لعلوم الزكاة. الخرطوم السودان.ص:64

(19) عثمان محمد بابكر محمد أحمد دور أموال الزكاة في تخفيف حدة الفقر في السودان1990 م -2013 م، رسالة دكتوراه منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2017م ، ص:32

(20) عثمان محمد بابكر محمد أحمد دور، مرجع سابق، ص: 33-34.

(21) د. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة ج 1، مرجع سبق ذكره، ص :327-328

(22) د. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة ج 1 مرجع سبق ذكره، ص: 490-491

(23) د. الصديق أحمد عبد الرحيم، الوسيط في فقه الزكاة وما عليه العمل في السودان ، أمانة البحوث والنشر ، السودان ، 2004م.

(24) عثمان محمد بابكر محمد أحمد دور، مرجع سابق، ص: 36

(25) محمد سدرة 2005 م مصاريف الزكاة وعلاقتها بالمشاريع الاجتماعية، مجلة شئون الزكاة، العدد 19 ، السنة الخامسة، ص 62

(26) ألمنذري، سنن أبي داؤود بتحقيق الشيخين أحمد محمد شاكر ومحمد حامد ألفقي ج 2 ص 2

(27) د. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ، دراسة مقارنة لإحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة ج 2، مكتبة وهبة القاهرة ، مصر ، 1995 ص 543

(28) د. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج 2، مرجع سبق ذكره، ص 544

(29) عبد الرحمن الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة مرجع سبق ذكره، ص 495

(30) د. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة ج 1 مرجع سبق ذكره، ص 46

(31) العلامة جلال الدين محمد بن أحمد المحلي والعلامة جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، بدون تاريخ، تفسير. الجلالين، مكتبة الصفا، ص 195

(32) د. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج 2، مرجع سبق ذكره، ص: 645

(33) د. الصديق أحمد عبد الرحيم، الوسيط في فقه الزكاة، مرجع سبق ذكره، ص 202

(34) د. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج 2، مرجع سبق ذكره، ص 547

(35) المرجع نفسه، ص:570-571

(36) د. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج 2، مرجع سبق ذكره، ص 590:

(37) د. محمود حمودة صالح، التشريع الزكوي وتطبيقاته د ا رسة حالة السودان، الطبعة الأولى ، دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة ص 127

(38) خليفي عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، ط 1، عمان، الأردن، 2011 ، ص: 161

(39) يوسف القرضاوي، فقه الزكاة ج 2، مرجع سابق، ص: 694

(40) سماح إدريس، تجربة الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت في علاج مشكلة الفقر، بحث مقدم إلى الدورة التدريبية " دور الزكاة والأوقاف في التخفيف من حدة الفقر 25-29-6-2005م القاهرة، ص: 2

(41) الجوزي جميلة، العولمة و الفقر في الدول العربية، بحث مقدم للندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، جامعة سعد, طحلب البليدة 1-3 جويلية 2007م, ص:529

(42) حماني موسى وآخرون، المنظور البيئي لمشكلة الفقر في الجزائر، بحث مقدم للندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، جامعة سعد طحلب البليدة، ما بين -1 3 جويلية 2007 ، ص: 283

المصادر والمراجع:

(1) أبي الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم ابن منظور 1997 م، لسان العرب، ج 3، ط 1، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت لبنان.

(2) أخرجه مسلم، كتاب الزكاة، باب اثم مانع الزكاة، رقم الحديث: :988

(3) آدم أحمد تيراب آدم - أساليب محاربة الفقر في السودان بين النظرية والتطبيق - دراسة تطبيقية على ديوان الزكاة. بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا(2009م).

(4) البشير عبد الكريم - الأبعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر - ورقة علمية قدمت في الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب البليدة الجزائر (2003م) .

(5) الجوزي جميلة، العولمة و الفقر في الدول العربية، بحث مقدم للندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، جامعة سعد, طحلب البليدة 1-3 جويلية 2007م.

(6) العلامة جلال الدين محمد بن أحمد المحلي والعلامة جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، بدون تاريخ، تفسير الجلالين، مكتبة الصفا.

(7) ألمنذري، سنن أبي داؤود بتحقيق الشيخين أحمد محمد شاكر ومحمد حامد ألفقي ج 2 .

(8) الموسوعة الفقهية ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط3 ، الكويت، 1423هـ ـ 2002م، ج23 .

(9) حسن علي الساعوري - الزكاة وتمويل المشاريع الصغيرة للفقراء. ورقة قدمت في (المؤتمر العام لمستجدات العمل الزكوي). ديوان الزكاة الخرطوم السودان. يناير 2010 م.

(10) حسنين محمد مخلوف((2005 م، تفسير كلمات القرآ ن الكريم، ط 5، دار الكلم الطيب، دمشق سوريا.

(11) حماني موسى وآخرون، المنظور البيئي لمشكلة الفقر في الجزائر، بحث مقدم للندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، جامعة سعد طحلب البليدة، ما بين-1 3 جويلية 2007 .

(12) خليفي عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، ط 1، عمان، الأردن، 2011 .

(13) د. يوسف القرضاوي 1991 م، فقه الزكاة، ج 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

(14) د. الصديق أحمد عبد الرحيم، الوسيط في فقه الزكاة وما عليه العمل في السودان ، أمانة البحوث والنشر ، السودان ، 2004م.

(15) د. محمود حمودة صالح، التشريع الزكوي وتطبيقاته د ا رسة حالة السودان ، الطبعة الأولى ، دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة .

(16) عزا لدين مالك الطيب، اقتصاديات الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة، المعهد العالي لعلوم الزكاة، الخرطوم، 2012.

(17) عثمان محمد بابكر محمد احمد – دور أموال الزكاة في تخفيف حدة الفقر في السودان (1990– 2013م) – دراسة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2017م).

(18) علي الماوردي, الأحكام السّلطانيّة. وأبي يعلى بن محمد بن الحسين الفراء، الأحكا. السلطانية. تعليق: محمد حامد ألفقي، لا. ط: بيروت، دار الكتب العلمية، 1421 ه 2000

(19) عبد الرحمن الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة .

(20) عثمان محمد بابكر محمد أحمد دور أموال الزكاة في تخفيف حدة الفقر في السودان1990 م -2013 م، رسالة دكتوراه منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2017م .

(21) عباس الأمين شيخ محمد – أساليب صرف الزكاة وأثرها في تخفيف حدة الفقر – دراسة حالة ديوان الزكاة ولاية الخرطوم(1990 – 2000م) – رسالة دكتوراه في الإدارة – معهد دراسات الإدارة والحكم المحلي – جامعة الخرطوم (2005م).

(22) سماح إدريس، تجربة الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت في علاج مشكلة الفقر، بحث مقدم إلى الدورة التدريبية " دور الزكاة والأوقاف في التخفيف من حدة الفقر 25-29-6-2005م القاهرة.

(23) فائزة محمد خليفة عثمان – دور الزكاة في تفعيل إستراتيجية مكافحة الفقر بالسودان – رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد – جامعة الزعيم الأزهري(2014م).

(24) محمد الأمين تاج الأصفياء حسن البصري – دور ديوان الزكاة في تعزيز أنشطة التمويل الأصغر وتخفيف حدة الفقر في السودان (الممكن والمأمول من برامج الاغناء بالزكاة) – ورقة علمية نشرت في جامعة الجزيرة بتاريخ 26يناير 2013م.

(25) محمد راشد صالح النفاتي - الزكاة: آلية الاقتصاد الإسلامي لمعالجة الفقر

(26) Global Journal of Economics and Business – Vol. 4, No. 3 , 2018, pp. 332 - 346 e-ISSN 25199293-, p-ISSN 25199285- Available online at http:// www.refaad.com

(27) محمد بن علي الشوكاني، نيل الأوطار شرح منتقي الأخبارمن أحاديث سيد الأخيار.

(28) محمود السيد الناغي. الإطار المحاسبي والتنظيمي للزكاة على المستوى القومي. ورقة مقدمة في مؤتمر مستجدات العمل الزكوي في السودان (20-21)يناير 2010 م، المعهد العالي لعلوم الزكاة. الخرطوم السودان.

(29) محمد سدرة 2005 م، مصاريف الزكاة وعلاقتها بالمشاريع الاجتماعية، مجلة شئون الزكاة، العدد 19 ، السنة الخامسة.

(30) يوسف القرضاوي ، فقه الزكاة ، دراسة مقارنة لإحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة ج 2، مكتبة وهبة القاهرة ، مصر ، 1995